AL-ZAHRĀ' الزهراء

Jurnal Studi Islam Komprehensif

مجلة الدراسات الإسلامية والعربية

- الذكر والراتب الصوفي
- الهند كمهد لديانات الأمم والشعوب
  (دراسة تحليلية في ضوء كتابات مولانا أبى الكلام آزاد)
- المنهج العلمي عند الغزالي
- الإسلام دين العلم
- من إسهامات علماء المسلمين في الفكر الاقتصادي ابن خلدون وتأسيس بعض النظريات الاقتصادية
- علم الكلام تاريخه وعلاقته بالسياسة في الإسلام

Al-Zahrā'	Vol. 3	No. 1	Hal. 1-112	2004	ISSN 1412-226 x

ISSN 1412-226 x

AL-ZAHRÃ' الزهراء

Jurnal Studi Islam Komprehensif

مجلة الدراسات الإسلامية والعربية

Staf Ahli
Agil Mahdali (Jami'ah Islamiyah Hukumiyah Insaniyah Malaysia)
Ja'far Abd. Salam (Al-Azhar University)
Bashiri Abdel Moety Sayyid Darwish (Al-Azhar University)
Huzaemah Tahido Yanggo (UIN Syarif Hidayatullah Jakarta)
Azman Islmail (IAIN Ar-Raniri Aceh)

Penanggung Jawab
Masri Elmahsyar Bidin

Dewan Redaksi
Syaerozi Dimyati
Ahmad Dardiri
Ahmad Sayuti Nasution
Amany Burhanuddin Umar Lubis
Sahabuddin S.
Rusli Hasbi

Sekretaris Redaksi
Hamka Hasan
Willy Oktaviano

Editor Bahasa Arab/Inggris
Shalahuddin An-Nadwi

Al-Zahrã adalah media yang diterbitkan 2 edisi setiap tahun dalam bahasa Arab untuk peningkatan wawasan bidang Studi Islam. Redaksi menerima tulisan berupa artikel, laporan penelitian, atau tinjauan buku. Isi tulisan merupakan tanggung jawab penulis.

Alamat Redaksi
Fakultas Dirasat Islamiyah UIN Syarif Hidayatullah Jakarta
Telp & Faks. (+62-21) 7491820
Email :fdiazhar@yahoo.com

كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لله وصلاة وسلاما على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد،

فمرحبا بقرائنا الأعزاء في رحاب إصداراتنا الجديدة من زهرائنا الحبيبة، ففي هذا العدد ازدهرت الزهراء بكتابات العلماء المشتركين في المؤتمر الدولي "الإسلام والمنهج العلمي" المنعقد في جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية بجاكرتا، في ٢٠٠٣. وقد تمت مناقشة تلك الأبحاث خلال فعالية المؤتمر. واختارت الزهراء عددا منها لتكون في متناول قرائها كما تكون خطوة لتوسيع دائرة آفاق الزهراء واشتراك الأساتذة وعلماء الأمة من خارج البلاد.

ومن ناحية أخرى، نشرت الزهراء في هذا العدد أيضا عددا من كتابات بعض أساتذة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، وهي الدكتور مصري المحشر بدين، عميد الكلية والأستاذ الدكتور صلاح الدين الندوي، والأستاذ حمكة حسن. فشكرا لهؤلاء العلماء على هذه المشاركة القيمة.

مع تحيات

د/ محمد شيرازي دمياطي

DAFTAR ISI — محتويات العدد

الذكر والراتب الصوفي ١-١٥

الدكتور مصري المحشر بيدين

***Zikr* dan *Ratib* dalam Tasawuf** **1-15**

Dr. Masri Elmahsyar Bidin, MA

الهند كمهد لديانات الأمم والشعوب

(دراسة تحليلية في ضوء كتابات مولانا أبي الكلام آزاد) ١٦-٤٦

الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين الندوى الأزهرى

India adalah Lembaga Agama-agama Dunia **16-46**

Prof. Dr. Shalahuddin an-Nadwi, MA

المنهج العلمي عند الغزالي ٤٧-٥٧

الأستاذ الدكتور/ أسعد السحمراني

Metodologi dalam pemikiran Al-Gazali **47-57**

Dr. As'ad as-Sahmarani, MA

الإسلام دين العلم ٥٨-٧٥

الدكتور/ عبد الله علي عبد الحميد سمك

Islam adalah Agama yang mementingkan Ilmu Pengetahuan **58-75**

Dr. Abd. Ali Abd. Ah-Hamid As-Samak, MA

من إسهامات علماء المسلمين في الفكر الاقتصادي

ابن خلدون وتأسيس بعض النظريات الاقتصادية ٧٦-٩٧

الدكتور / شوقي أحمد دنيا

Ibn Khadul dan Teori-teori Ekonominya **76-97**

Prof. Dr. Syauqy Ahmad Dunya, MA

علم الكلام تاريخه وعلاقته بالسياسة الإسلامية ٩٨-١١٢

حمكة حسن

Ilmu Kalam dalam Perspektif Sejarah, (Kesimpangsiuran antara Agama dan Politik) **98-112**

Hamka Hasan, Lc, MA

من إسهامات علماء المسلمين في الفكر الاقتصادي ابن خلدون وتأسيس بعض النظريات الاقتصادية•

الدكتور / شوقي أحمد دنيا••

Abstrak

Makalah ini bertujuan untuk mendeskripsikan pemikiran Ibn Khaldun tentang teori-teori ekonomi. Pada satu sisi, umat Islam dianggap tidak berperan terhadap pengembangan ilmu ekonomi, dan pada sisi yang lain, Ibn Khaldun hanya dikenal sebagai sosiolog ketimbang ekonom. Paradoks inilah yang menjadikan makalah ini memiliki ciri khas dalam pembahsannya.

Makalah singkat ini akan menguraikan tentang teori nilai, harga, *rei*, manfaat, dan konsep harta secara umum. Disamping itu, pembahasan ini mencakup

---

• مقدم لمؤتمر الإسلام والمنهج العلمي الذي ستقيمه رابطة الجامعات الإسلامية بالاشتراك مع جامعة شريف هداية الله جاكرتا بإندونيسيا في الفترة ٢٣ – ٢٦ سبتمبر, ٢٠٠٣

•• أستاذ الاقتصاد الإسلامي وعميد كلية التجارة – جامعة الأزهر فرع الدقهلية

konsep Ibn Khaldun tentang *dyanamic analysis* yang dianggap sebagai konsep yang sangat tinggi diantara konsep lainnya dalam ilmu ekonomi yang terdiri atas: *dyanamic analysis, static analysi, comparative analysis.*

Kata kunci: *Al-fikr al-iqtishady: pemikiran ekonomi, an-nazhariyah al-iqtihshadiyah;teori ekonomi.*

تمهيد:

هناك حقيقة يدركها من تعامل بجدية مع عطاء علمـــاء المـــسلمين في المجال الاقتصادي تتمثل في عناصر متعددة، منها كثرة عدد المهتمين من علمـــاء المسلمين منذ وجود الإسلام وحتى الآن بهذا المجال، وكثرة القضايا والمسائل التي أخضعوها للبحث والدراسة، وفي كثير مما قدموه نجد العمق والصواب. ونظـــرا لكون غالبيتهم عاشت عصورا متقدمة على العصور التي عاش فيها المفكـــرين الغربيون الذين أسهموا بجدية في هذا المجال فإنه يمكن القول إن العلماء المسلمين فضل تأسيس وليس بمجرد تطوير العديد من النظريات والقوانين الاقتصادية.

والورقة التي بين أيدينا تحاول أن تقدم بعض إسهامات عالم إســـلامي في المجال الاقتصادي، وهو عالم ذاعت شهرته إسلاميا وعالميا في مجال الاجتماع والتاريخ، رغم أن عطاءه في المجال الاقتصادي لا يقل في نظر البـــاحثين عـــن عطائه في هذه المجالات.

إنه ابن خلدون الذي قدم في مقدمته الشهيرة العديد من الدراســـات العلمية الجادة في صلب المجال الاقتصادي، وخاصة منه ما يتعلق بالجانب النظري أو التخليلي. أو بعبارة أخرى ما يتعلق بما يعرف لدى الاقتـــصاديين بالنظريـــة الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي.

ولن تتمكن هذه الورقة من تناول كل ما قدمه ابن خلدون في هـذا المجال.[١] ولكنها تكتفي بعرض إسهاماته في مجال نظرية القيمة ونظريـة الـثمن ونظرية الريع ونظرية المنفعة ونظرية المالية العامة. ومما يلفـت انتبـاه القـارئ الاقتصادي المقدمة أنه في كثير من الحالات يجد ابن خلدون يستخدم ما أصـبح يعرف في الأدب الاقتصادي بالتحليل الحركي Dyanimic Analysis، وهـو، كما هو معروف لدي الاقتصاديين أرقى أنواع التحليلات الاقتصادية، والـتي تتكون من ثلاثة: التحليل الساكن والتحليل المقارن ثم التحليل الحركي.

ومما يحسن التنبيه إليه خطأ ما يشيع لدى الكثير من أن ابن خلدون هو العالم المسلم الوحيد الذي له عطاؤه في المجال الاقتصادي، فالحق أن أكثر غـيره ممن سبقه تأخر من لهم عطاؤهم العلمي الرصين، والكثير في هذا المجال، أذكـر منهم على سبيل المثال وليس الحصر. أبو يوسف[٢] ابن الحـسن[٣] أبـو عبيـد، الماوردي،[٤] الغزالي،[٥] الأصفهاني[٦] ابن تيمية، ابن القيم، جعفر الدشقي،[٧] ابـن

---

[١] هناك الكثير من الدراسات الاقتصادية الحديثة حول الفكر الاقتصادي عن ابن خلدون منها مؤلف موسع لكاتب الورقة بعنوان "ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد" دار معاذ، الرياض، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

[٢] قدّم الكاتب دراسة موسعة لكل منهما في كتابه سلـسلة أعـلام الاقتـصاد الإسلامي ــ الكتاب الأول، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٤م.

[٣] قدّم الكاتب دراسة موسعة لكل منهما في كتابه سلـسلة أعـلام الاقتـصاد الإسلامي ــ الكتاب الأول، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٤م.

[٤] قدم الكاتب دراسة في بعض جوانب فكره الاقتصادي في مجال التنمية في مجلة المسلم المعاصر، القاهرة، العدد، بعنوان.

[٥] قدم الكاتب دراسة للفكر الاقتصادي عن الغزالي متضمنة في كتاب سلـسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي ــ الكتاب الأول

الحاج،[٨] الدلجي، المقريزي، الأسدي،[٩] وغيرهم وغيرهم. واخ لا يمثل أكثر من كونه لؤلؤة في عقد مكون من العديد من اللآلئ. وإن كان حظه في الاهتمام من قبل المعاصرين ربما كان أكبر من حظ غيره.

ابن خلدون ونظرية القيمة:[١٠]

لسنا في حاجة إلى التذكير بما تحتله نظرية القيمة من موقع ومكانة في الدراسات الاقتصادية، وكيف أنها عند الكثير من علماء الاقتصاد تمثل لب علم الاقتصاد،[١١] خاصة إذا ما أنضم إليها ما هو وثيق الارتباط والصلة بها من نظريات وخاصة نظرية الأثمان.

ومعروف أن نظرية القيمة مرت بمراحل عدة في الفكر الاقتصادي الغربي، ففي مرحلة أولى تجسدت فيما يعرف بنظرية القيمة في العمل، ثم تجاوزت هذه المرحلة إلى مرحلة تكلفة عناصر الإنتاج، ثم في مرحلة لاحقة ظهرت نظرية المنفعة، ثم نظرية المنفعة والتكلفة معا، ويلاحظ أن الفكر

---

[٦] قدم الكاتب دراسة للفكر الاقتصادي عند الإمام الراغب في كتابه سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي ــ الكتاب الثالث نشر مركز صالح كامل، جامعة الأزهر.

[٧] قدم له الكاتب دراسة في كتاب السلسلة ــ الكتاب الأول.

[٨] قدم له الكاتب دراسة في كتاب السلسلة ــ الكتاب الثاني.

[٩] قدم له الكاتب دراسة في كتاب السلسلة ــ الكتاب الثالث.

[١٠] لمزيد من المعرفة يراجع د. شوقي دنيا، ابن خلدون وتأسيس علم الاقتصاد، مرجع سابق.

[١١] لمزيد من المعرفة يراجع د. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت.

الاقتصادي الغربي استغرق ردحا طويلا من الزمن قبل أن يصل إلى نظرية المنفعة والتكلفة، كما أنه استدعى توفر جهود العديد من علمائه وليس جهود عالم واحد، فهناك آدم سميث وريكاردو ومالتس وميل ومارشال..الخ.

ويلاحظ أن كل هؤلاء جاءوا تاليين عدة لابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي، بينما هؤلاء جميعا عاشوا في القرن الثاني عشر والقرن التالي له. ومن تتبع وتفحص عبارات ابن خلدون في هذا المجال نجده قد توصل بمفرده إلى أن القيمة التبادلية للسلعة أو الخدمة تتوقف على المنفعة والتكلفة معا. بمعنى أنه التفت إلى عنصر العمل وتكلفته والتفت إلى بقية عناصر الإنتاج وتكاليفها كما التفت إلى منفعة السلعة. وهو بذلك يكون بمفرده قد تعرف على أساسيات نظرية القيمة، وتوصل فيها في القرن الرابع عشر الميلادي إلى النقطة أو المرحلة التي عندما توصل إليها جون استيورات ميل في منتصف القرن التاسع عشر، حوالي (١٨٥٠م) قال الآن انتهى القول في نظرية القيمة و لم يعد لمتأخر ما بضيفه إلى ذلك.

ومن عبارات ابن خلدون في هذا الشأن ما يلي "اعلم أن ماتوفر عمرانه من الأقطار وكثر سكانه اتسعت أحوال أهله وكثر أموالهم، والسبب في ذلك كثرة الأعمال التي هي سبب للثروة"[١٢] وفي مواطن كثيرة في المقدمة نجد ابن خلدون يشدد كثيرا على أهمية العمل ويشيد بدوره في رخاء المجتمع وفقره، الأمر الذي جعل بعض الباحثين يرى أن ابن خلدون من أرباب نظرية القيمة في العمل.[١٣]

---

[١٢] ابن خلدون، المقدمة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ص. ٣٦٥

[١٣] د. محمد دويدار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكاندرية، ص. ٤٩

لكن التأمل الدقيق والتقصي الجيد لمقولات ابن خلدون يكشف لنا عن زيف هذا الفهم، ولنقرأ سويا هذه العبارات "اعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه منّ التحولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتني قيمة عمله...وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها، مثل النجارة والحياكة، معها الخشب والغزل، إلا أن العمل فيها أكثر فقيمته أكثر".[١٤] وإن كان ما لدي الإنسان من أموال من غير الصنائع فلا بد في قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم تحصل فنيتها. وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها لتجعل لها حصة من القيمة عظمت أو صغرت، وقد تخفي ملاحظة العمل، كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها يلاحظ في أسعار الحبوب، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح ومؤنة يسيره فلا يشعر إلا القليل من أهل الفلح".[١٥] في هذه العبارات نجد ابن خلدون يضيف إلى العمل بقية عناصر الإنتاج. ويقول: "وقد تدخل أيضا في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح "الفلاحة" ويحافظ على ذلك في أسعارها كما وقع في الأندلس، لهذا العهد عندما ألجأ النصارى المسلمين إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة، النكرة، النبات، وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب احتاجوا إلى علاج الزرع لإصلاح نباتها وفلحها، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة وصارت في فلحهم نفقات لها خطرها فاعتبروها في سعرهم".[١٦]

ثم يواصل مضيفا عناصر أخرى من التكاليف تسهم في تحديد قيمة السلع فيقول: "وقد يدخل أيضا في قيمة الأقوات ما يفرض عليها من المكس

---

[١٤] نفس المرجع، ص. ٣٨١

[١٥] نفس المرجع، ص. ٣٨٢

[١٦] نفس المرجع، ص. ٣٦٤

والمغارم للسلطان في الأسواق وأبواب المصر... والمكوس تعود إلى البيعات بالغلاء لأن السوقة والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقون حتى مؤنة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلا في قيمة المبيعات وأثمانها".[١٧]

في ضوء ذلك نجد أن كل ما تكفلته السلعة من عمل وغيره يدخل في تحديد قيمة السلعة. ولا يعني ذلك أن ابن خلدون من أرباب نظرية التكلفة في القيمة، فالواقع أنه لم يغفل في الكثير من مقولاته دور المنفعة في تحديد القيمة، ومن ذلك قوله: "تقل المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمتها وتتملك بالأثمان اليسيرة"[١٨] كما يقول: "إن الكسب قيمة الأعمال وأنها متفاوتة بحسب الحاجة إليها، فإذا كانت الأعمال ضرورية في العمران، عامة البلوى به كانت قيمتها أعظم".[١٩] ويقول: "وعلى قدر عمله وشرفه بين الأعمال وحاجة الناس إليه يكون قدر قيمته".[٢٠]

من هذا العرض الموجز يتضح لنا مدى عمق ودقة ما قدمه ابن خلدون من عطاء علمي في مجال نظرية القيمة. وإذا ما نحينا الإضافات التكميلية فإننا لانجد الفكر الاقتصادي المعاصر يخالف ما سبق أن قدمه ابن خلدون رحمه الله منذ أكثر من ستة قرون.

ابن خلدون ونظرية المنفعة:

---

[١٧] نفس المرجع، ص. ٣٧٢

[١٨] نفس المرجع، ص. ٣٦٧

[١٩] نفس المرجع، ص. ٣٩٣

[٢٠] نفس المرجع، ص. ٣٩٠

مما يلاحظ أن ابن خلدون أدخل المنفعة كأداة تحليلية جوهرية في نظرية القيمة ونظرية الثمن. فلولا المنفعة لما كان للسلعة ثمنا. وقد توصل إلى جوهر ومضمون ما هو معروف اليوم في النظرية الاقتصادية بقانون تناقص المنفعة. حيث لاحظ أن الشيء كلما كثرت كميته قلت منفعته الحدية ومن ثم قل ثمنه. فيقول عن كثرة إنتاج القوت إنه لولا تخزين الناس له خوفا من حدوث نقص في إنتاجه مستقبلا "لبذل دون ثمن ولا عوض لكثرته".[٢١] كما يقول: "واعتبر غاشية الأناس بغاشية العجم من الحيوانات، وفتات الموائد بفضلات الرزق والترف لسهولتها على من يبذلها لاستغنائهم عنها في الأكثر لوجود أمثالها لديهم".[٢٢]

ابن خلدون ونظرية السعر:

لسنا في حاجة إلى التذكير بالعلاقات الوثيقة التي تربط بين السعر وكل من العرض والطلب، والملاظة أن هذه العلاقة علاقة جدلية تبادلية فكما أن السعر يؤثر في كل من العرض والطلب من خلال ما يعرف حاليا بقانون العرض وقانون الطلب فكذلك يؤثر الطلب والعرض في السعر من خلال ما يعرف حاليا بظروف العرض وظروف الطلب.

---

[٢١] نفس المرجع، ص. ٣٦٣

[٢٢] نفس المرجع، ص. ٣٦٢

والمعروف أن الفكر الاقتصادي الغربي لم يتطرق إلى هذه المسائل الفنية الدقيقة إلا في القرن التاسع عشر على يد مالتس.[٢٣] لكن ابن خلدون سبق إلى التعرف على تلك العلاقات واكتشافها قبل ذلك بقرون عديدة.

لقد توصل ابن خلدون إلى المقولة المعروفة حاليا بنظرية السعر من أنه إذا زاد العرض مع ثبات الطلب انخفض السعر. يقول في ذلك: "...فتفضل الأقوات عن أهل المصر فترخص أسعارها في الغالب".[٢٤] وهنا نلمح إضافة علمية جديدة ومهمة فقوله: "في الغالب" أفادت ما يعرف حاليا من القوانين والتعميمات الاقتصادية هي قوانين احتمالية. وقد توصل ابن خلدون إلى أن تأثير العرض في الثمن من القوة بحيث إنه لو زاد كثيرا لزال الثمن عن السلطة أي بعبارة فنية اقتصادية معاصرة لأصبحت السلعة حرة لا ثمن لها. فيقول عن الأقوات وكثرتها: "ولولا احتكار الناس لها لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها".[٢٥] وفي عبارة أخرى يقول عن بعض السلع: "...يكثر ناقولها فتكثر وترخص أثمانها".[٢٦] وعلى العكس من ذلك إذا قل العرض مع ثبات الطلب فإن السعر يرتفع، يقول في ذلك: "وإذا قلت وعزّت غلت أثمانها".[٢٧]

هذه بعض العبارات التي تكشف لنا عن عمق ودقة رؤية ابن خلدون لجانب من جوانب العلاقة الدالية بين العرض والسعر.

أما عن علاقة الطلب والسعر فيقول: "ثم إن المصر إذا كان متبحرا موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك

---

[٢٣] د. سعيد النجار، مرجع سالق، ص. ٢٢٣، وما بعدها.

[٢٤] نفس المرجع، ص. ٣٦٣

[٢٥] نفس المرجع، ص. ٣٩٣

[٢٦] نفس المرجع، ص. ٣٩٦

[٢٧] نفس المرجع، ص. ٣٩٦

المرافق والاستكثار منها، كل بحسب حاله فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصورا بالغا ويكثر المستامون ـ الطالبون ـ لها، وهي قليلة في نفسها فيزدحم أهل الأغراض فيقع فيها الغلاء".[٢٨] واضح هنا الأثر الذي تمارسه زيادة الطلب مع ثبات العرض وهو ارتفاع الأسعار.

ويشير إلى الحالة العكسية، حيث يقل الطلب فإن السعر يقل، بل إنه ليصل إلى القول بأن الطلب إذا عدم زال السعر كلية، إذ في تلك لاتعتبر السلعة سلعة اقتصادية ومن ثم فلا عرض ولا طلب عليها، يقول ابن خلدون: "...ولهذا لا يوجد طبيب في البادية وما ذلك للاستغناء عنه، إذ لو احتيج إليه لوجد، لأنه يكون له بذلك في البدو معاش".[٢٩] ويقول: "...وما لا يستدعى في المعر يكون غفلا، إذ لا فائدة المنتحلة في الاحتراف به".[٣٠] ومن عيات السابقة يتشح لنا كيف أن ما يعرف حاليا بظروف الطلب من حجم المستهلكين ودخولهم وأذواقهم قد تعرف عليه بدقة ابن خلدون موضحا كيف تحدث أثرها في السعر القائم زيادة وانخفاضا.

كذلك نجد في بعض عباراته ما يشير إلى اكتشافه لبعض ظروف العرض وكيفية تأثيرها في السعر مثل وفرة أو ندرة بعض عناصر الإنتاج والعوامل السياسية والطبيعية.[٣١]

أما عن تأثير السعر في كل مع العرض والطلب أو عبارة أخرى عن قانون العرض وقانون الطلب فهناك العديد من العبارات التي تفصح عن اكتشاف ابن خلدون لها.

---

[٢٨] نفس المرجع، ص. ٣٦٣

[٢٩] نفس المرجع، ص. ٤١٧

[٣٠] نفس المرجع، ص. ٣٧٧

[٣١] نفس المرجع، ص. ٣٦٤

ومن ذلك ما سبق قوله من أنه عندما ترتفع الأسعار يقل المستامون أي الطالبون.

السعر والتكاليف والضوارب والتوقعات:

من الجوانب التي تعرض لها ابن خلدون برؤية علمية صائبة علاقة السعر بالتكلفة، وعلاقته بالضريبة، وكذلك أثر التوقعات في الأسعار. ومعروف أن هذه المسائل تعد جوهرية فيما يعرف حاليا بالتحليل الاقتصادي الجزئي.

السعر والتكلفة:

من المعروف أن التكلفة محدد أساسي من محددات الثمن. وقد تمكن ابن خلدون من التعرف على هذه العلاقة موضحا كيف أن ارتفاع التكلفة في انتاج بعض السلع أدت إلى ارتفاع أسعارها. ممثلا في ذلك ببلاد الأندلس عندما ارتفعت أسعار الأقوات فيها نتيجة لارتفاع تكلفة إنتاجها. وقد سبقت الإشارة إلى عبارة قالها ابن خلدون في ذلك.[٣٢] كما يقول: "التجار كلهم يحسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقون حتى مؤنة أنفسهم".[٣٣]

السعر والضريبة:

أشار بان خلدون إلى أن الضريبة ترفع الأسعار طالما تمكن البائعون من تحميلها كليا أو جزئيا للمشترين. وفي ذلك يقول: "وقد يدخل أيضا في قيمة الأقوات ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق".[٣٤] وفي

---

[٣٢] نفس المرجع، ص. ٣٦٤

[٣٣] نفس المرجع، ص. ٣٧٢

[٣٤] نفس المرجع، ص. ٣٦٤

عبارة أخرى يقول: "إن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواق وأسعار حاجاته...ثم تزيدها المكوس غلاء...والمكوس تعود إلى البياعات بالغلاء لأن السوقة والتجار كلهم يحسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقون في مؤنة أنفسهم، فيكون المكس لذلك داخلا في قيم المبيعات وأثمانها".[٣٥]

ومعروف أن علاقة السعر بالضريبة تعد من المواطن المتقدمة في كل من نظرية الثمن ونظرية المالية العامة.

السعر والتوقعات:

من المعروف أن التوقعات تلعب دورا مؤثرا في الأسعار وذلك من خلال تأثيرها في كل من الكميات المطلوبة والكميات المعروضة. لقد أشار ابن خلدون إلى ذلك من خلال تحليله للسلع الزراعية وتحركات أسعارها. موضحا أن استقرار أسعار تلك السلعة رهين بكمية المخزون فيها لأن الإنتاج الزراعي شديد التأثر بالعوامل الطبيعية وبالتالي فدرجة المخاطرة المستقبلية فيه عالية، والعنصر الحاسم في ذلك هو المخزون من السلع الزراعية فإذا ما قلت كمية المخزون فإن توقع المجاعات يشتد ومن ثم ترتفع الأسعار. يقول ابن خلدون: "وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود، ولا على وتيرة واحدة، فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقلتها مختلفة، والمطر يقوى ويضعف، ويقل ويكثر، والزرع والثمار والضرع على نسبته إلا أن الناس واثقون في أقواتهم بالاحتكار — التخزين — فإذا فقد الاحتكار — التخزين — عظم توقع الناس للمجاعات فغلا الزرع".[٣٦]

---

[٣٥] نفس المرجع، ص. ٣٧٢

[٣٦] نفس المرجع، ص. ٣٠٢

ابن خلدون ونظرية الريع

مصطلح الريع من المصطلحات الشائعة في علم الاقتصاد، فهو مثار في موضوع التوزيع الوظيفي كعائد للأرض، وهو مثار في تاريخ الفكر الإقتصادي، حيث يشار إلى ريكاردو، وهو مثار في جوانب عديدة. وبرغم شيوع هذا المصطلح أيضا أهميته فهناك غموض قوى يحيط به، فما المقصود به؟ وما هي صوره؟ ومن الذي تعرف عليه واكتشفه؟ وما هو تكييفه الاقتصادي وهل هو تكلفة أو عائد؟ وهل هو يعني ويرادف مصطلح الإيجار أم مغاير له؟ ولما يكون من عناصر الإنتاج؟ ويمكن القول إن أهم عناصر هذا الموضوع أو على الأقل مفاصله ومحاوره الأساسية قد تعرف عليها ابن خلدون، فمن حيث كون ريعا مطلقا "إيجارا" نجده قد تحدث عنه في مواطن كثيرة، مشيرا إلى أنه يتفاوت ويتقلب بشدة تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة من نمو وازدهار أو كساد وركود، ويبين أنه في حالات الاستقرار عادة ما يكون قليلا، لكنه عند بدء حالات الازدهار يرتفع بقوة، نظرا لتزايد الطلب مع ثبات العرض، ومن ثم فإنه يحقق لصاحبه دخلا كبيرا دون سعي منه أو مشقة أو جهد، وبالتالي فعادة ما يكون محط أنظار الحكام لمصادرته أو على الأقل للحصول على جزء كبير منه. وهذه هي نفس الفكرة التي رددها فيما بعد كل من جون استيوارت ميل وهنري جورج. يقول ابن خلدون: "وأما فوائد العقار والضياع فهي غير كافية لمالكها في حاجات معاشه، إذ هي لا تفي بعوائد الترف وأسبابه وإنما هي في الغالب لسد الخلة وضرورة المعاش...وأما التمول منه وإجراء أحوال المترفين فلا. وقد يحصل ذلك منه القليل أو النادر بحوالة الأسواق، إلا أن ذلك إذا حصل ربما امتدت إليه أعين الأمراء والولاه واغتصبوه في الغالب أو أرادوه على بيعه منهم ونالت أصحابه منه مضار ومعاطب".[٣٧] كما يقول في عبارته أخرى واضحة الدلالة: "فإن العُقار في آخر الدولة وأول الأخرى عند فناء الحمية

---

[٣٧] نفس المرجع، ص. ٣٦٧

وخرق السياج وتداعى المصر إلى الخراب تقل الغبطة به لقلة المنفعة فيه بتلاشي الأحوال. فترخص قيمها وتتملك بالأثمان اليسيرة وتتخطى بالميراث إلى ملك آخر وقد استجد المصر شبابه وانتظمت له أحوال رائعة حسنة تحصل معها الغبطة في العقار والضياع لكثرة منافعها حينئذ فتعظم قيمها ويكون لها خطر لم يكن في الأولى، ويصبح مالكها من أغنى أهل المصر ليس ذلك بسعيه واكتسابه، إذ قدرته تعجز عن مثل ذلك".[٣٨]

هل هذه العبارة تختلف عن عبارة هنري جورد في القرن التاسع عشر والتي يقول فيها: "ليس تفاوت الخصوبة بالذي يؤدي حقيقة إلى تحقيق أكبر الزيادة في قيمة الأرض، وإنما ترجع إلى الزيادة في عدد السكان وفي إنتاجية المجتمع" ويعلق على هذه العبارة المؤرخ الاقتصادي جورج سول بقوله: "هذا الرأي مازال صادما أمام التجارب".[٣٩]

أما الريع التفاضلي الذي يعزى إلى ريكاردو[٤٠] فقد أشار إليه ابن خلدون بوضوح عند حديثه عن بلاد الأندلس، وكيف أنه عندما ألجأ المسيحيون المسلمين إلى ساحل البحر حيث الأرض ذات التربة الرديئة والتكلفة العالية فإن أسعار القمح في كل بلاد الأندلس قد ارتفعت ومعنى ذلك أن السعر يحدد في ضوء تكلفة الأرض الحدية، ومن ثم فإن أصحاب الأراضي فوق الحدية سوف يستفديون ويحصلون على عائد هو بالضبط ما أسماه ريكاردو بالريع. يقول ابن خلدون: "وقد تدخل أيضا في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح، ويحافظ على ذلك في أسعارها، كما وقع في الأندلس لهذا العهد، وذلك أنهم لما

---

[٣٨] نفس المرجع، ص. ٣٦٧

[٣٩] جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة د. راشد البراوي، القاهرة، ص. ١٣٤

[٤٠] د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص. ١٤٤ وما بعدها.

ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة الفكرة النبات، وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع لإصلاح نباتها وفلحها، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة وصارت في فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم واختص قطر الأندلس بالغلاء منذ اضطرهم النصارى إلى هذا المعمور...".[٤١]

في هذه العبارة تكمن الفكرة الكاملة لما أصبح يعرف اليوم بالريع الريكاردي، والحق أن ريكاردو لم يأت إلا بصياغات صريحة، ولو تأملنا قوله ابن خلدون :اختص قطر الأندلس بالغلاء لهذا العهد" لوجدنا أن ارتفاع السعر قد عم القطر كله سواء في ذلك منتجات الأرض الجيدة والأرض الرديئة ومعنى ذلك أن هناك دخلا ما حصل عليه أصحاب الأراضي الجيدة دون الأراضي الرديئة، وهذا الدخل هو بعينه ما أطلق عليه ريكاردو اسم الريع.

كذلك تشير عبارته إلى تفهمه الجيد لأبعاد هذه القضية فمسألة ارتفاع الأسعار في الأندلس لم تحدث إلا من ظروء هذه الظروف, ومعنى ذلك أن الأسعار قبل ذلك كانت منخفضة ويرجع ذلك قلة النفقات لوفرة الأرض الطيبة.

وهكذا يمكن القول أبن خلدون أحق من كل من تكلم في الريع باعتباره رائد الحديث.

ابن خلدون والمالية العامة:

نال حوضوع المالية العامة اهتماما طيبا لدى ابن خلدون, والمعروف أن هذا الموضوع يحتوى على العديد من الجوانب والأجزاء. ولن نتمكن في هذه الورقة من استعراض كامل لإسهام ابن خلدون في هذا الموضوع لكننا نكتفي بتناول إسهامه في جانب واحد من جوانبه ذات الأهمية الكبيرة, وهو ما يتعلق

---

[٤١] نفس المرجع، ص. ٣٦٤

بالآثار الاقتصادية لكل من الايرادات والنفقات. والمعروف أن لكل من الايرادات والنفقات العامة آثارها الجوهرية مع مختلف الكميات والمتغيرات والسلوكيات الاقتصادية فلها أثرها على سلوك القطاع العام وعلى الانتاج والاستهلاك والأسعار والعمل والتوزيع والتنمية وغير ذلك.

ومن يقرأ من الاقتصاديين مقدمة ابن خلدون يؤمن يأن ابن خلدون كان على وعى كامل بما تحدثه هذه الأدوات المالية وخاصة النفقات والضرائب من آثار اقتصادية متعددة متنوعة, فقد بين بشكل واضح ما تحدثه النفقات العامة من آثار إيجابية على مستوى الدخل القومي, فهي كما يعبر حديثا, تعد حقنا قويا للدهل القومي, كما أن إنقاصها يحدث فيه انكماشا مضاعفا, إننا لا نبالغ إن قلنا إن بذور نظرية مضاعف الإنفاق قد توفرت على يد ابن خلدون.

كذلك نجده يؤكد على المفعول السلبى للضرائب على مستوى الدخل القومي, وقد ركز بقوة على ما تحدثه الضريبة من آثار سلبية على العمل وعلى الادخار وعلى الاسعار وعلى ممارسة النشاط الانتاجي من قبل المؤسسات أي أنه تناول أثر الضريبة على العرض و لم يقتصر على بيان أثرها على الطلب.والمعروف أن هذا الأثر لم يلتفت إليه الماليون إلا حديثا.[٤٢]

ثم أنه أصل فكرة راجعية الضريبة, حيث يقوم المكلف بها بنقل عبءها كليا أو جزئيا على الغير من خلال ما يتم بينهم من معاملات. ومن مقولاته في ذلك: "... حتى تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم. ثم تتزايد إلى الخروج عن جد الاعتدال, فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار, لذهاب الأمل في نفوسهم بقلة

---

[٤٢] جيمس جوارتيني، الاقتصاد الكلي، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨م، ص. ٣٣٣ وما بعدها.

النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار.[٤٣]

وإذا كان تناول ابن خلدون لمثل هذه المسائل الفنية الدقيقة مثارا للإعجاب فإن الذي يثير العجب بدرجة أكبر هو ما تعرض له أو بالأحرى اكتشفه من الآثار المالية, وليس الاقتصادية للأدوات المالية, بمعنى تأثير النفقة مثلا في الايراد وتأثير الضريبة في النفقة العامة, وغير ذلك.

ففيما يتعلق بالأثر المالي للنفقات العامة قدم لنا ابن خلدون تعميما أو قانونا مفاده:إذا قلت النفقات العامة قلت الايرادات العامة" ومن الملاحظ أن التفهم الجيد لمضمون هذا القانون لا يتأتى إلا بعد إنعام نظر واستخدام لأسلوب التحليل الحركي. وهذه عبارات ابن خلدون:" فضل في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية" والسبب في ذلك أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم – يقصد بالدولة الحكومة ويقصد بالعالم الأمة أو المجتمع – ومنه مادة العمران فإذا اختجن السلطان الأموال أو الجبايات أو نقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية., وانقطع أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم, وقلت نفقاتهم, وهم معظم السواد – المجتمع- ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم, فيقع الكساد حينئذ في الأسواقو وتضعف الأرباح في المتاجرو فيقل الخراج, لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار والمعاملات ونفاق الأسواق وطلب الناس للفوا والأرباح, ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج.[٤٤]

---

[٤٣] نفس المرجع، ص. ٣٨٠

[٤٤] نفس المرجع، ص. ٢٨٦

وفيما يتعلق بالأثر المالي للضريبة نجده يكتشف لنا هذا القانون " كلما كثرت الضرائب أو ارافعت معدلاتها قلت حصيلة الإيرادات العامة". ومن جزانب الإثارة في هذا التعميم أنه يتعارض مع الذى يتبادر إلى الذهن من أن العلاقة طردية, فكثرة الضرائب أو ارتفاع أسعارها ينجم عنها زيادة الحصيلة, هذا ما سار عليه الفكر المالي في عصوره المالية الطويلة دون أن ينتبها إلى أن العلاقة قد تكون عكسية, لكن ابن خلدون تنبه إلى ذلك منذ زمن بعيد ولنسمع إليه يقول: " إعلم أن الجباية – الحصيلة- اول الدولة تكن قليلة الوزائع-الأنواع والمعدلات- كثيرة الجملة, وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة والسبب في ذلك أن الدولة إن كانت على سسن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية, وهي قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المال قليلة, وكذا الجزية والخراج, وإن كانت على سسن التغلب والعصبية فلا بد من البداوة في أولها وهي تقتضي المسامحة والمكارمة والتجافي عن أموال الناس, فيقل لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة التي تجمع الأموال من مجموعها, وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد الإغتياط بقلة المغرم, وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف – الضرائب- والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها .. وباستمار الدولة وتعاقبها وتزايد الترف فيكثر أهل الدولة الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكرهة والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة ومقدارا عظيما لتكثر لهم الجباية, ويضعون المكوس على المبايعات لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا وتمضمهم وتصير عادة مفروضة, ثم تزيد إلى الخرو ج عن الاعتدال فتذب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع تلك الوزائع منها, وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ويحسبونه جبرا لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس

وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرت المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة اها فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الإعتمار, ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها.[٤٥]

أرأيت إلى أي مدى كانت دقة وبراعة ابن خلدون في تحليله ومقدماته التي أوصلته إلى تبيان هذا الأثر المالي للضريبة والذي صاغه في شكل قانون.

والناظر الاقتصادي الدقيق يكتشف أن ابن خلدون قد اكتشف لنا أيضا قانونا ماليا أساسيا أو افتراضا ماليا ضمنيا أساسيا وهو مبدأ الاستمرارية في الجباية ببقاء المادة الخاضعة للضريبة فتخفيض معدلات الضرائب يحقق الاستمرارية.

وحتى ندرك بحق مدى أهمية هذا العطاء الخلدوني نشير إلى أن الفكر المالي لم يلتفت إلى أثر هذا إلا أخيرا على يد "لافر" الذي يعتبر رائدا في الكشف عن هذه العلاقة.[٤٦] وذلك من خلال تحليل قدمه لم يخرج عن تحليل ابن خلدون، بل إن تحليل ابن خلدون أعمق وأشمل وقد قدم لافر في توضيح ذلك منحنى أطلق عليه منحنى لافر وشكله كما يلي:

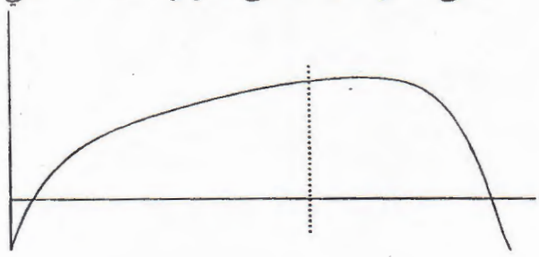

---

[٤٥] نفس المرجع، ص. ٢٧٩

[٤٦] جيمس جوارتيني، مرجع سابق، ص. ٥١٥، مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة د. محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨م، ص. ٣٥٣

منحنى لافر

ومنه يتضح أن العلاقة في البداية تكون طردية إلى أن تصل إلى حد معين فإذا ما ارتفعت المعدلات أكثر أخذت الحصيلة في الانخفاض، أي تحولت العلاقة إلى عكسية.

ابن خلدون وأسلوب التحليلي الاقتصادي:

لم يتوقف عطاء وإسهام ابن خلدون في المجال الاقتصادي عند المقولات والنظريات والمسائل وإنما تعداه إلى أسلوب التحليل والمعالجة.

والمعروف أن الاقتصاديين يميزون بين ثلاثة أنواع من التحليل الاقتصادي:[٤٧]

١. التحليل الساكن (Static Analysis) والذي يعنى بدراسة أوضاع التوازن فقط للظاهرة الاقتصادية بمعنى أنه يدرسها في لحظة زمنية معينة ودون ما نظر إلى البعد الزمني، الماضي والمستقبلي.
٢. التحليل الساكن المقارن (Comparative) وهو يتفوق على الأسلوب السابق بما يجريه من مقارنات بين أوضاع التوازن المختلفة للظاهرة، بمعنى أنه يدرس الظاهرة في وضعين متوازيين ويقارن بينهما.
٣. التحليل الحركي (Dynamic) ويقوم على تتبع الظاهرة في حركتها عبر الزمن وكيف تتابع الآثار والمؤثرات خلال الزمن، أي أنه أسلوب

---

[٤٧] د. محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر، القاهرة، ص. ٩٢

د. عبد الرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ص. ٣٤

يحلل الظاهرة في مراحلها المتعددة من البداية للنهاية متتبعا ما يعتريها من تغيرات خلال حياتها.

ويعتبر هذا الأسلوب هو أرقى أساليب التحليل، لكنه في الوقت نفسه أصعب، و لم يتعرف عليه الفكر الاقتصادي الوضعي إلا حديثا على يد تلامذة الاقتصادي الشهير فكسل بعد عام ١٩٣٧م، ونادرا ما يستخدم هذا الأسلوب في الدراسة لاحتياجه إلى مهارات وقدرات عالية.

لكن ابن خلدون قد تعرف على هذا الأسلوب واستخدمه في تحليله ودراسته لأكثر من موضوع اقتصادي، ومن ذلك موضوع النمو الاقتصادي، وأيضا موضوع الآثار المالية للأدوات المالية.

ففي موضوع النمو أقام نموذجا تحليليا يرتكز أولا على تكاثر السكان ثم انطلق من هذه النقطة عبر الزمن حيث وضح أن تكاثر السكان يتيح تقسيم العمل، وتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج في المجتمع زيادة تفوق بكثير المتطلبات الضرورية للحياة مما يعني إمكانية إنتاج السلع الكمالية، ومن ثم تظهر منتجات جديدة هي بنفسها تولد المزيد من الدخول، وزيادة الدخل يزيد الطلب على منتجات أكثر كمالية فتزدهر صناعتها وتزيد عوائدها وهذه الزيادة في الدخول والعوائد تؤدي من جديد إلى زيادة في الطلب، فتنهض صناعات لإشباع ذلك الطلب الجديد، وهكذا في دورات ازدهارية متوالية ومتصاعدة.

هذا ما ذكره ابن خلدون بنص عباراته العديدة والتي نقتطف منها هذه الفقرة ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تباعا للكسب، وزادت عوائد البلد وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمته، وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية وتنفق سوق الأعمال بها أكثر من الأول، وكذا في الزيادة الثانية والثالثة.[٤٨]

---

[٤٨] نفس المرجع، ص. ٣٦١

أما عند استخدام هذا الأسلوب في التحليل المالي فقد وضح كما سبق مما لايستدعى إعادته.

وبعد فهذا بعض ما قدمه ابن خلدون من عطاء في مجال تأسيس وتطوير النظريات والدراسات الاقتصادية وهو غيض من فيض مما قدمه الفكر الإسلامي عامة من عطاء في هذا المجال.

وفي ختام هذه الورقة فإنني أهيب برابطة الجامعات الإسلامية أن تبذل ما أيهما من جهد لكتابة تاريخ فكرنا الاقتصادي بلغة فنية معاصرة، على غرار مدونات تاريخ الفكر الاقتصادي الغربي من أمثال أعمال شومبيتر وورول وسول وغيرهم.

فذلك يمثل مرتكزا أساسيا من مرتكزات قيام علم اقتصاد إسلامي.

والله أعلم